

# الدين والدستور

## لبنان

اعتمد الدستور في ٢٣ مايو ١٩٢٦  
دخل حيز التنفيذ بعد وثيقة الوفاق الوطني [اتفاق الطائف]، ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

### الدستور والعلمانية:

- يعرف الدستور الدولة صراحة على أنها طائفية.
- كان من المفترض أن يكون النظام الطائفي مؤقتاً، حتى تجتمع الأطراف الوطنية المختلفة وتتفق على وضع دستور جديد.
- يعكس الدستور الحالي الطبيعة الانتقالية المفترضة للنظام الطائفي - وتنص ديباجة الدستور أن "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يجب أن يتحقق وفقاً لخطة تدريجية"
- يعتمد الدستور اللبناني والحكومة اللبنانية في الوقت الراهن نظاماً طائفيًا، حيث يلعب الدين دوراً كبيراً في سياسة الدولة.
- في ظل هذا النظام، يتم توزيع السلطة السياسية والمؤسسية على أساس نسبي بين الطوائف الدينية. هذا نظام فريد على مستوى العالم، ولا يمارس إلا في لبنان.
- على سبيل المثال: رئيس الجمهورية دائماً مسيحي ماروني، ورئيس الوزراء دائماً مسلم سني، ورئيس مجلس النواب دائماً مسلم شيعي.

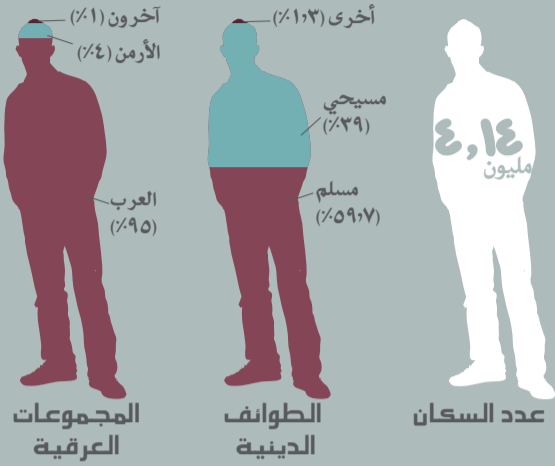
### العقيدة والدستور:

- **٢٤٤** قانون الانتخاب  
يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين، وتحدد القوانين الانتخابية فعلياً عددهم وطريقة انتخابهم... وتوزع المقاعد وفقاً للمبادئ التالية:  
أ. التمثيل المتساوي بين المسيحيين والمسلمين [٦٤ نائب من كل ديانة، المجموع ١٢٨].  
ب. التمثيل النسبي بين الطوائف داخل كل ديانة [كل جماعة وفقاً لحجمها، على سبيل المثال ٣٤ من الموارنة، و١٤ من الأرثوذكس اليونان، وواحد بروتستانت].  
ج. التمثيل النسبي بين المناطق الجغرافية [تقدم كل منطقة جغرافية، بصرف النظر عن الدين، نواباً وفقاً لعدد سكانها، على سبيل المثال بيروت التي فيها أكبر عدد سكان لديها أكبر عدد من الممثلين النسبيين].
- الأساس المنطقي لهذا الترتيب هو "ترسيخ مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين على النحو المنصوص عليه في وثيقة الوفاق الوطني [اتفاق الطائف]."

- **٩٥** الضمير والمعتقد  
تؤسس "للحرية المطلقة في الضمير والمعتقد"، وتضمن حماية "حرية ممارسة جميع الشعائر الدينية شريطة عدم الإخلال بالنظام العام". وكما تضمن احترام "الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لسكان". قوانين الأحوال الشخصية، الخاصة بالزواج، تخص كل طائفة دينية، ولا يوجد زواج مدني في لبنان.

- **١٠٥** التعليم. المدارس الطائفية  
تضمن حرية التعليم [أي الحرية في تدريس أي شيء] "ما لا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة، ولا يتعرض لكرامة أي من الديانات أو العقائد". ويضمن أيضاً حق الطوائف الدينية "أن يكون لديها مدارس خاصة بهم شريطة اتباع القواعد العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية."

- **٩٥٥** اللجنة الوطنية  
معنية بطرح التدابير لإلغاء النظام الطائفي، ولكن هذا يتطلب من مجلس النواب المنتخب وفقاً للمادة (٢٤) أن يضع خطة انتقالية، من خلال تشكيل "لجنة وطنية" برئاسة رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، جنباً إلى جنب مع كبار الشخصيات السياسية والفكرية والاجتماعية. خلال المرحلة الانتقالية:  
- تمثل الجماعات الطائفية بطريقة عادلة ومنصفة في تشكيل مجلس الوزراء.  
- يجب أن يكون التمثيل وفقاً للخبرات والاختصاصات في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية، والمؤسسات العامة والمختلطة (باستثناء الوظائف العليا وما في حكمها، الموزعة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين دون حفظ أي وظيفة بعينها لأي مجموعة مذهبية ولكن بالأحرى تطبيقاً لمبادئ الخبرة والكفاءة).



لم يتم إجراء أي إحصاء رسمي في البلاد منذ عام ١٩٣٢.

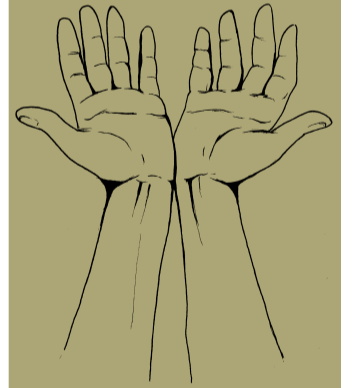
### السياق التاريخي



- اعتمد دستور لبنان في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦، خلال الحكم الفرنسي على أساس التركيبة السكانية لحدود المنطقة كما حددتها فرنسا.
- وكان جبل لبنان في الأصل ولاية عثمانية ومعظم سكانه من المسيحيين الموارنة، وتحيط بها محافظات عثمانية أخرى.
- بعد احتلال فرنسا لسوريا العثمانية كانتداب من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، وسعت أراضي مقاطعة لبنان لتوسيع منطقة السيطرة المباشرة.
- هذا التوسع الإقليمي غيّر التركيبة السكانية للمنطقة وأضاف أراضي عدد أكبر من المسلمين والدروز، مما قلص نسبة السكان المسيحيين إلى أقل من ٥٠٪، وضاعف عدد المسلمين السنة ثمان مرات، والمسلمين الشيعة أربع مرات.
- حدد دستور ١٩٢٦ ميزان القوى بين الطوائف الدينية المختلفة وعلى أساس التعداد الذي تم في عام ١٩٣٢، قسمت المقاعد النيابية وفقاً لمعدل ستة إلى خمسة للمسيحي والمسلم.
- أعطى الدستور رئيس الجمهورية حق نقض أي تشريع أقره البرلمان
- بحلول عام ١٩٦٠، ساد الاعتقاد أن المسلمين يشكلون غالبية السكان
- تم تغيير معدل ٥:٦ بعد الحرب الأهلية اللبنانية في اتفاق الطائف عام ١٩٩٠، الذي أعطى كل من المسيحيين والمسلمين حقوق تمثيل متساوية (١:١).
- تعترف الدولة رسمياً بـ ١٨ مجموعة دينية.

بما يتم أشد مع

# نشر الله



كيف تعاملت الدول  
الأخرى مع موضوع  
الدين في الدستور

